المعهد العربي للتخطيط
الكويت
KUWAIT
ARAB PLANNING INSTITUTE

المؤتمر الدولي حول

"أزمة البطالة في الدول العربية"

(17-18 مارس 2008، القاهرة – جمهورية مصر العربية)

مُلخص الأوراق

بدعــــــم مــــن :

البنك الإسلامي للتنمية

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

منظمة العمل العربية

خطاب رئيسي حول "مقاربة لفهم ظاهرة البطالة في العالم العربي" (1)

راجي أسعد

1. في إعداده لأغراض مخاطبة الجلسة العامة الأولى اشتمل الخطاب الرئيسي على أربعة أقسام رئيسية هي: تقاطيع البطالة، والأطروحات التقليدية لتفسير البطالة المرتفعة في الدول العربية، والحُجج البديلة التي تطرحها الورقة لتفسير معدّلات البطالة، وتأثير التوظيف بواسطة الدولة على البطالة في العالم العربي.

2. فيما يتعلق بتقاطيع البطالة وفّر الخطاب الرئيسي مقارنة بين الدول العربية موزعةً على ثلاثة أقاليم هي : دول مجلس التعاون الخليجي (ممثلة بثلاث دول)، ودول غرب آسيا (ممثلةً بثلاث دول)، ودول شمال أفريقيا (ممثلةً بأربع دول) وذلك للأعوام 1999 و 2002 و 2006. بالإضافة إلى ذلك تمت مقارنة الدول العربية كإقليم مع أربعة أقاليم للعالم النامي وذلك للأعوام 1999 و 2006 حيث أكّدت المقارنة ارتفاع معدّل البطالة في الدول العربية مقارنةً بأقاليم العالم النامي. كذلك الحال أوضحت المقارنة عبر السنوات نزوع معدّل البطالة في الدول العربية نحو الانخفاض من متوسط يفوق 12% من قوة العمل إلى متوسط يفوق 11% . كذلك وفّر الخطاب الرئيسي مقارنات بين الدول العربية وبينها كمجموعة وأقاليم العالم النامي فيما يتعلق بمعدّلات البطالة حسب النوع الاجتماعي والذي أوضح ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث لتلك بين الذكور مقارنةً بأقاليم العالم النامي، ونزوع هذه النسبة للارتفاع ما بين عامي 1999 و 2006 .

3. تمّ حصر العوامل المحدّدة لمشكلة البطالة، حسب الأطروحات التقليدية، في كل من التسارع في تضمين الإناث في قوة العمل، ونسبة الشباب في الهرم السكاني، والاعتماد على قطاع الخدمات عوضاً عن الاعتماد على قطاع الصناعة التحويلية، ونقص النمو الاقتصادي، والترابط مع الفقر، ونقص التنمية البشرية. وعلى هذا الأساس تم استعراض الشواهد التجريبية للدول العربية ، مقارنةً بأقاليم العالم النامي ، للنمو الاقتصادي ومعدّل البطالة، ونصيب قطاع الخدمات ومعدّل البطالة، ونصيب الشباب في إجمالي السكان (منذ عام 1950 إلى 2020) في علاقته مع معدّل البطالة، ونصيب الإناث في القوة العاملة في علاقته مع معدّل البطالة، ومؤشر التنمية البشرية في علاقته بمعدّل البطالة، ومؤشر عدد الرؤوس (لخط فقر دولي لدولارين بالمكافئ الشرائي) في علاقته بمعدل البطالة.

---

(1) استناداً على ورقة بحثية من تأليف راجي أسعد و محمد رمضان.

4. وفيما يتعلق بالحُجج البديلة تمّت ملاحظة :

أ- تدنّي القوة التفسيرية للمحدّدات التقليدية للبطالة.

ب- أن التوظيف بواسطة القطاع العام يؤدي إلى تشوّهات في سوق العمل من خلال زيادة التوقعات بطريقة غير موضوعية ومن خلال تشجيع انتظار الحصول على وظائف في القطاع العام.

ت- أن التوظيف في القطاع العام يترتب عليه استثمار غير ملائم في رأس المال البشري.

ث- أن النظام التعليمي يتوجّه نحو إنتاج شهادات معتمدة عوضاً عن إنتاج مهارات إنتاجية مما يترتب عليه مشكلة عدم التطابق بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

5. هذا ويقوم الخطاب الرئيسي بتقديم إطار نظري استناداً على نموذج هاريس وتودارو الشهير وإطار نظري موسع يربط بين التوظيف في القطاع العام ونظام التعليم وسوق العمل لاستكشاف دور التوظيف في القطاع العام في تفسير معدّل البطالة ينتقل بعدها إلى توفير شواهد تجريبية حول التشغيل في القطاع العام في الدول العربية للأعوام 2000 و 2005 في سبع دول عربية موزّعةً حسب الأقاليم الفرعية العربية التي سبق ذكرها . هذا وينتقل الخطاب الرئيسي لاستكشاف العلاقة بين التوظيف في القطاع العام و البطالة من خلال النظر إلى احتمال التوظيف في القطاع العام ومعدّل البطالة في أوساط الشباب حيث أوضحت نتائج حسابات معامل اسبيرمان للارتباط وجود علاقة قوية وذات مغزوية إحصائية.

6. يتناول الخطاب الرئيسي بالتحليل العلاقة بين احتمال التوظيف في القطاع العام ومعدّل البطالة في أوساط الشباب من معلومات تفصيلية من مستوى المقاطعات والمحافظات في كل من الأردن، واليمن، وسوريا، ومصر، والمغرب. ينتقل بعدها لدراسة تفصيلية لحالتي اليمن ومصر، ثم تحديد نموذج اقتصاد قياسي لتقدير محدّدات معدّل البطالة في الدول العربية الخمس باستخدام معلومات من مستوى المقاطعات والمحافظات (8 مسوحات) . واشتملت محدّدات معدّل البطالة على احتمال التوظيف في القطاع العام، وعامل دمية للنوع، والعمر 25-64 سنة، والعمر 65 سنة، والتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والتعليم الجامعي.

"النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية: مدى ملائمة قانون أوكن"

عماد موسى

1. تشتمل الورقة على سبعة أقسام هي المقدمة؛ والبطالة والنمو في الدول العربية؛ والشواهد التطبيقية حول قانون أوكن؛ والمنهجية؛ والمعلومات؛ والنتائج التطبيقية؛ والملاحظات الختامية.

2. توضح الورقة في مقدمتها أن قانون أوكن هو علاقة تجميعية بين الناتج القومي الإجمالي والبطالة مما يترتب عليها الربط بين مستوى النشاط الاقتصادي في سوق السلع والخدمات ومستوى النشاط في سوق العمل. ويلاحظ في هذا الصدد أن تقدير معامل أوكن، والذي يقيس استجابة البطالة لنمو الناتج، له أهمية في صياغة السياسات لأنه يدلل على تكلفة البطالة في الاقتصاد. هذا وتحدد هدف الورقة في تقدير هذا المعامل لأربع دول عربية توفرت لها المعلومات هي: الجزائر ومصر والمغرب وتونس.

3. وتستعرض الورقة في القسم الثاني الحقائق النمطية حول البطالة في الدول العربية حيث تمت ملاحظة ارتفاع معدل البطالة فيها مقارنة بأقاليم العالم المختلفة، وتدني استجابة البطالة للنمو الاقتصادي. وتعلق الورقة على أحدث النتائج المتوفرة التي تمت بصلة لمعامل أوكن. وفي القسم الثالث تستعرض الورقة الأدبيات المتخصصة التي قامت بتقدير معامل أوكن والتي وفرت دعم له مع ملاحظة أن التقديرات تختلف بحسب الأقطار وحسب الفترات الزمنية، وأنها تتصف بحساسية تجاه صياغة النموذج المستخدم وتتأثر بإمكانية عدم التطابق بين حالات الانتعاش الاقتصادي والكساد.

4. يناقش القسم الرابع المنهجية المستخدمة والتي تنطوي على تقدير نموذجين:

أ- **نموذج الفجوة**: الذي يعتمد على تقدير البطالة في الدورة التجارية كمتغير تابع على الإنتاج في الدورة التجارية كمتغير مفسر.

ب- **نموذج الاتجاه الزمني**: الذي يعتمد على تقدير لوغاريتم البطالة كمتغير تابع على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مفسر بالإضافة إلى خصائص السلاسل الزمنية كمكون الاتجاه، والمكون الدائري.

5. تشرح الورقة في قسمها الخامس كيفية الحصول على معلومات ربع سنوية للفترة 1990-2005 من المعلومات المتوفرة في قاعدة صندوق النقد الدولي حول البطالة والناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تحت الدراسة، بهدف تقدير النموذجين لكل دولة عربية.

6. يشتمل القسم السادس على النتائج التطبيقية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **فيما يتعلق بنموذج الفجوة:** توضح نتائج التقديرات المنضبطة منهجياً أنه ليس هنالك علاقة ذات مغزوية إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي بمعنى أن البطالة الدورية لا تعتمد على الدورة التجارية للإنتاج مما يعني بدوره أنه ربما كانت هنالك عوامل أخرى تؤثر في معدل البطالة في الدول العربية تحت الدراسة.

ب- **فيما يتعلق بنموذج الاتجاهات الزمنية:** توضح نتائج التقدير المنضبطة منهجياً أنه ليس هنالك علاقة ذات مغزوية إحصائية بين البطالة والنمو الاقتصادي. وتعني المغزوية الإحصائية للاتجاه الزمني وبعض الدورات أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على البطالة أكان هذا التأثير اتجاهياً أو دائرياً.

7. وتخلص الورقة في قسمها السابع بملاحظة أن عدم انطباق قانون أوكن في كل دولة من الدول العربية يخالف النتائج التطبيقية التي تدعم وجود هذا القانون في الدول المتقدمة. وهنالك ثلاثة أسباب يمكن أن تفسر هذه النتيجة: أن البطالة في الدول العربية لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية؛ وأن أسواق العمل في هذه الدول ليست مرنة؛ وأن هيكل هذه الاقتصاديات ليس متنوعا بما يكفي.

"نحو إطار للسياسات لفهم البطالة في الدول العربية"

سيد أحسن و زينج-فاي ليو

1. تشتمل الورقة على ستة أقسام هي: مقدمة؛ والمنهجية والصياغة التطبيقية؛ وبناء المعلومات؛ والخصائص الوصفية للمعلومات والأدبيات؛ والنتائج التطبيقية؛ وإطار السياسات والخاتمة. تحدد هدف الورقة في تطوير نموذج ملائم لتحليل عمل سوق العمل يمكن تقديره بقدر كبير من الوثوقية الإحصائية قبيل مناقشة قضايا السياسات.

2. في القسم الثاني حول المنهجية تلاحظ الورقة أن النموذج التحليلي المقترح يستند على خمس أطروحات نمطية حول علاقة البطالة بكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ورأس المال البشري، والمشاركة في قوة العمل، وخدمات رأس المال، والعولمة والاندماج في الاقتصاد الدولي. على أساس هذه الأطروحات النمطية طورت الورقة نموذج لسلوك معدل البطالة، كما طورت مقاييس ملائمة للمتغيرات المفسرة التي لا توجد لها معلومات في شكل قابل للاستخدام كرأس المال البشري، والحصول على خدمات رأس المال. بالإضافة إلى ذلك ناقشت الورقة قضية الحصول على متغيرات وسائلية لكل من معدل النمو الاقتصادي ورأس المال البشري باعتبارهما متغيرات داخلية لنموذج العلاقات السببية (واستخدمت متغيرات كل من كفاءة الحكومة وحكم القانون في معادلة النمو ونسبة الطرق المعبدة في معادلة راس المال البشري) .

3. في القسم الثالث شرحت الورقة كيفية بناء المعلومات التي استخدمت لتقدير النموذج للدول العربية تحت الدراسة (الجزائر؛ والأردن؛ وتونس؛ ومصر؛ والمغرب) خلال الفترة 1990-2006، حيث تم الاعتماد على قواعد بيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. وتلاحظ الورقة أن دول العينة تمثل حوالي 46% من السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحوالي 45% من السكان في عمر العمل و 43% من القوة العاملة.

4. استناداً على منهجية بناء المتغيرات يقدم القسم الرابع قراءة لأهم الخصائص التي تميز مجموعة الدول العربية فيما يتعلق بعمل أسواق العمل (بما في ذلك انخفاض معدل المشاركة في سوق العمل)؛ والاتجاهات الزمنية لمعدل البطالة؛ ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الذي بلغ متوسطه السنوي حوالي 4.6 في المائة منذ منتصف التسعينات)؛ والمتغيرات المؤسسية؛ وراس المال البشري (الذي سجلت اتجاهاته الزمنية تحسناً في دول العينة)؛ ونسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي؛ وتوقع الحياة عند الولادة؛ ومعدل وفيات الأطفال؛ ونسبة الطرق المعبدة.

5. فيما يتعلق بالنتائج التطبيقية التي رصدها، وناقشها، القسم الخامس من الورقة تم التركيز على التقديرات المعتمدة على المتغيرات الوسائلية. وتتلخص أهم النتائج، بمعنى المغزوية الإحصائية، فيما يلي:

6. **النمو الاقتصادي:** وجد أن زيادة معدل النمو الاقتصادي بنقطة مئوية يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بحوالي 3.2 نقاط مئوية (من متوسط حوالي 16.4% من القوة العاملة إلى حوالي 13.3%). وكذلك الحال بالنسبة لمعدل البطالة في أوساط الذكور ولكن بطريقة أقوى.

7. **العمر المتوقع عند الولادة:** وجد أن ارتفاع العمر المتوقع لدى الولادة بحوالي 2.7 سنة (ما يعادل الانحراف المعياري) يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بحوالي 3.7 نقاط مئوية (من متوسط 16.4% من القوة العاملة إلى 20.1%). وكذلك الحال بالنسبة لمعدل البطالة في أوساط الذكور ولكن بطريقة أخرى.

8. **رأس المال البشري:** من الناحية العامة لا يبدو أن هنالك علاقة بين رأس المال البشري ومعدل البطالة، إلا أن النموذج اللوغاريتمي يوضح أن الزيادة في نسبة انخراط **الأولاد** في التعليم الثانوي بنقطة مئوية واحدة من شأنه أن ينقص معدل البطالة للذكور بحوالي 12 نقطة مئوية.

9. **تذبذب النمو الاقتصادي:** والذي تم قياسه عن طريق تربيع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مفسر بالإضافة إلى معدل النمو كما في الحالات السابقة. وتوضح النتائج أن التذبذب في النمو الاقتصادي من شأنه زيادة معدل البطالة.

10. استناداً على النتائج يناقش القسم السادس أهم اتجاهات السياسات التي يمكن أن تتبع بما في ذلك التوصية التقليدية حول أهمية الاستقرار الاقتصادي والبيئة المؤسسية لأغراض تحقيق النمو واستدامته؛ والعناية بالنظام التعليمي لتتوافق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل.

"الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة والتنمية والتشغيل في الدول العربية"

إبراهيم البدوي ، ونورمان لويزا

1. تنقسم الورقة إلى خمسة أقسام هي المقدمة ، وقياس تكلفة القطاع غير الرسمي، وأسباب انتشار القطاع غير الرسمي، ودليل تطبيقي للقطاع غير الرسمي على المستوى الجزئي، وخاتمة. تستعرض المقدمة مفهوم القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى الأسباب التي تستدعي القلق الكبير من توسعة كظاهرة تنموية، وأهم خصائص العمالة في الدول العربية بشكل عام ، والعمالة في السوق غير الرسمية بشكل خاص، والعلاقة المفترضة بين التنمية و العمالة و القطاع غير الرسمي.

2. يوفر القسم الثاني تعريفاً لأربعة مؤشرات لقياس الطبيعة غير الرسمية للقطاعات والتي تشتمل على مؤشر شنايدر للاقتصاد الخفي، ومؤشر مؤسسة هيرتدج للأسواق غير الرسمية ، ونسبة تفشي التوظيف الذاتي، ونسبة العُمّال الذين لا تُغطّيهم مظلة المعاشات. ومن بعد تمّ تقدير تأثير كل من هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي وتفشّي الفقر، وأوضحت النتائج أن ارتفاع النشاطات غير الرسمية كما يقيسها كل من المؤشرات الأربعة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وازدياد انتشار الفقر.

3. في القسم الثالث تم تقدير نموذج لاستكشاف محددات القطاع غير الرسمي على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث استخدمت المؤشرات الأربعة لقياس النشاطات غير الرسمية كمتغيرات تابعة بينما استخدمت متغيرات حكم القانون، وحرية أداء الأعمال، والتعليم، والجوانب الاجتماعية كمتغيرات مفسرة. هذا وقد أوضحت النتائج أن التحسن في كل من المتغيرات المفسرة الثلاثة الأولى يؤدي إلى انخفاض ظاهرة النشاطات غير الرسمية وكذلك الحال عندما يحدث تحول اجتماعي هيكلي.

4. يوفر القسم الرابع نتائج حول القطاع غير الرسمي على المستوى الاقتصادي الجزئي، مبنيا على تحليل أولي لأربعة مسوحات للشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم في كل من مصر ولبنان والمغرب وبتركيا كدولة مقارنة. وتمّ تقدير محددات القطاع غير الرسمي على المستوى الجزئي مع الأخذ بعين الاعتبار المؤسسات و العمالة، بالإضافة إلى اختبار أثرها على أداء المنشآت. فيما يتعلق بالمحددات أوضحت النتائج أن ارتفاع كل من عمر رجل الأعمال، وتعليمه وحجم المنشأة ونصيب العمالة شبة الماهرة يرتبط بانخفاض احتمال أن تكون المنشأة غير رسمية بينما يُشير ارتفاع كل من نسبة عمالة الإناث والملكية الفردية إلى ارتفاع هذا الاحتمال.

5. ويلاحظ القسم الخامس تفشّي ظاهرة القطاع غير الرسمي في معظم الدول العربية، ويعتبر ذلك ظاهرة مقلقة لما تعنيه من سوء توزيع للموارد (العمالة بشكل خاص) واستخدام غير كفوء للخدمات الحكومية، الأمر الذي قد يضر بالنمو الاقتصادي وتخفيف الفقر.

"البطالة ومؤسسات سوق العمل : النظرية وشواهد من دول مجلس التعاون الخليجي"

محمد سليمان و محمود نابي

1. تشتمل هذه الورقة على أربعة أقسام هي:المقدمة و النموذج و المحاكاة و الاستنتاجات.في المقدمة تعرض الباحثان لترافق ارتفاع أسعار النفط في دول مجلس التعاون مع ارتفاع في معدلات البطالة في هذه الدول.كما تم عرض بعض الأدبيات المتعلقة بسوق العمل في منطقة الخليج.وحدد الباحثان الهدف من الورقة بدراسة العلاقة بين البطالة ومؤسسات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي.

2. في قسم النموذج: يمكن النموذج النظري البنية المؤسسية من التأثير على خلق فرص العمل و بالتالي معدل البطالة. و يتضمن النموذج دراسة تعظيم منفعة الأفراد من جهة و تعظيم ربح المنشآت الرسمية وغير الرسمية آخذين بعين الاعتبار قيود الميزانية من جهة أخرى.وينقب النموذج النظري، في هذه الورقة، عن العلاقة بين مؤسسات سوق العمل والبطالة من خلال افتراضين الأول: السماح للأنشطة غير الرسمية بمساندة خلق فرص العمل، والثاني: إذا كانت البيئة المؤسسية مبدئياً ضعيفة، فإن تحسينها سيخفض من معدلات البطالة.

3. وتسمح محاكاة النموذج، باستخدام معدلات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 1990-2007، باكتشاف صلاحية النموذج.ويمثل البيئة المؤسسية في هذه المحاكاة التأمين الاجتماعي والذي يمكن تقديره من خلال أسعار النفط. وبذلك يفترض أن تقود أي زيارة في أسعار النفط إلى تأمين اجتماعي أعلى وبالنتيجة إلى كلفة أعلى لتشغيل العمالة.

4. تم اختيار المعاملات بهدف تخفيض فجوة الخطأ بين معدل البطالة الفعالة ومحاكاة معدل البطالة إلى الحد الأدنى. معدل البطالة الفعال مكون من وسطي مثقل من معدل بطالة المواطنين وغير المواطنين. التثقيلات هي حصة المواطنين وغير المواطنين في قوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي. المحاكاة المعروضة أثبتت الافتراض الثاني وهكذا فإن تحسين مؤسسات سوق العمل، الضعيفة مبدئيا، يقوم إلى تخفيض ملموس في مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي.

"البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية"

عبد الرحيم شيبي، وشكوري محمد

1. تقع هذه الورقة في أربعة أجزاء رئيسية و هي المقدمة، و المقاربة النظرية للبطالة، و البطالة بالجزائر: دراسة تحليلية و قياسية، و ملاحظات ختامية. هذا وقد تحدد الهدف الرئيسي للورقة في محاولة معالجة مختلف الآراء المتعلقة بمشكلة البطالة من خلال تحليل بعض المقاربات النظرية المتعلقة بهذه الظاهرة و فعالية السياسة المالية للحد منها، مع توضيح ذلك من خلال الاقتصاد الكلى النموذجي و التحليل القياسي الإحصائي. في قسمها الثاني استعرضت الورقة المقاربة النظرية للبطالة، والتي احتوت بدورها على استعراض مفهوم التحليل الاقتصادي الكلى النموذجي للبطالة و مفهوم دمج أثر السياسة المالية.

2. استعرضت الورقة فى قسمها الثالث أهم جوانب البطالة في الجزائر من خلال النظر إلى جانبي العرض و الطلب للوظائف حيث لاحظت انخفاض معدل النمو السكاني من 3 % سنويا خلال 1970 – 1985 إلى 1.78 % في سنة 2006، و زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل، و توسع قاعدة التعليم (خصوصا خفض مستوى الأمية وخاصة بين النساء). ولاحظت الورقة أن عرض الوظائف في القطاعين الخاص و العام تأثر إلى حد كبير ببرنامج التكيف الهيكلي الذي طبق منذ عام 1986 و ما تبعه من برامج للخصخصة و حل للعديد من المؤسسات العامة. و كنتيجة فقد تأثر القطاع العام بفقدانه لعدد كبير من العمال ، وفى المقابل فقد انتعش القطاع الخاص و ساهم فى خلق عدد من مناصب العمل.

3. تنتقل الورقة في هذا الجزء إلى استخدام أساليب التحليل القياسي، و ذلك بالاعتماد على اختبار العلاقات السببية و تحليل أثر الصدمات الهيكلية ومدى استجابة البطالة . و من خلال تحليل دوال الاستجابة الدفعية وجدت الورقة أن أهم متغير كان له تأثير إيجابي على تخفيض معدلات البطالة هو أسعار النفط يليه في ذلك تأثير حجم النمو الاقتصادي ثم بقية المتغيرات. و يوضح التحليل أيضا محدودية دور الاستثمار الخاص في تقليص نسب البطالة. وتوضح النتائج أن الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر تتم على حساب الاستثمار الخاص (أثر المزاحمة) أي أن السياسة المالية المنتهجة عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص الذي كان باستطاعته أن يتسبب في امتصاص أكثر للأيدي العاملة.

4. و أخيرا تختم الورقة بملاحظات حول أهم العوامل التي أثرت سلبا على خلق مناصب عمل و خفض نسبة البطالة في الجزائر. و تعزى أهم الأسباب في ذلك لضعف أداء الاقتصاد الجزائري (ارتباطه بعائدات البترول و عدم تنوعه و هيمنة القطاع العام). وتوصى الورقة بالاهتمام أكثر بجذب الاستثمارات الخارجية و قطاع السياحة باعتباره قطاع إستراتيجي له دور كبير في خفض البطالة وتنويع عائدات البلد.

"فعالية نظام التعليم والتكوين في الدول العربية وانعكاساته على معدّلات البطالة في المنطقة: دراسة حالة الجزائر"

دحماني ادريوش و بوطالب قويدر

1. تقع هذه الورقة في ستة أجزاء رئيسيه وهى المقدمة ، و النظريات المفسرة للعلاقة بين مخرجات التكوين و التعليم وسوق العمل، و نظام التعليم و التكوين في الجزائر: نظرة عامة، و الكفاءة الداخلية لمنظومة التعليم و التكوين، والبطالة في الجزائر، و ملاحظات ختامية. و تهدف هذه الورقة إلى اختبار مدى فعالية نظام التعليم و التكوين في الجزائر و انعكاسه على معدلات البطالة.

2. فيما يتعلق بالنظريات المفسرة للعلاقة بين مخرجات التكوين و التعليم و سوق العمل استعرضت الورقة في القسم الثاني بعض النظريات التي تشير إلى العلاقة بين التعليم و سوق العمل و أهمها نظرية رأس المال البشرى التي بدأها مينسر ووسعها بيكر ، من بين آخرين.

3. فيما يختص بنظام التعليم و التكوين في الجزائر فقد تطرقت الورقة في القسم الثالث منها إلى عدد من المؤشرات كالأمية، و الإنفاق على التعليم (الذي انخفض عما كان عليه في فترة السبعينات)، و معدل القيد في التعليم (حيث شارفت الجزائر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بشمولية التعليم الاساسى و المساواة بين الجنسين بحلول عام 2015) . كما تطرقت الورقة إلى مخرجات التعليم العالي و التطور العددي للطلبة و مواءمة الخريجين و سوق العمل.

4. ناقشت الورقة قضية الكفاءة الداخلية لمنظومة التعليم و التكوين في قسمها الرابع و لاحظت أن المدرسة الجزائرية أصبحت تسجل نسبة مردودية داخلية غير كافية مع ارتفاع نسبة الرسوب و التسرب، حيث يؤدى الرسوب إلى تأخر تخرج المتعلمين لسوق العمل و يؤدى التسرب إلى انخفاض المستوى التعليمي للسكان و قوة العمل، و هذا ما ينعكس سلبا على مستقبل التشغيل في الجزائر.

5. في قسمها الخامس و المتعلق بالبطالة في الجزائر أشارت الورقة إلى أن الاتجاه الزمني لمعدل البطالة نزع نحو الانخفاض من حوالي 30 % من القوة العاملة عام 2000 إلى حوالي 24 % عام 2003 و 15 % سنة 2005 ، وتعزى الورقة هذا الانخفاض إلى انه تم على حساب ارتفاع العمل المؤقت و العمل لبعض الوقت و اللذان يعتبران حلا جزئيا و مؤقتا للبطالة. كما أن الوظائف التي تم توفيرها تحققت بفضل القطاع الخاص وليس القطاع العام على الرغم من الجهود المالية التي تبذلها الدولة في اتجاه العمل المدعم. و بالرغم من سياسات و آليات التشغيل التي اعتمدت من اجل الحد من ظاهرة البطالة ألا أن هذه الأخيرة أخذت أشكالا جديدة كبطالة المتعلمين. وظهر هذا الشكل الجديد من البطالة في ساحة الاقتصاد الجزائري ، حيث انتشرت البطالة بين المتعلمين – و بوجه خاص بين الخريجين أصحاب المؤهلات العالية و المتوسطة.

6. أشارت الورقة في ملاحظاتها الختامية إلى أن التعليم و التكوين في الجزائر كان من أسباب تفاقم مشكلة البطالة، و خاصة مع ظهور ما أصبح يسمى ببطالة المتعلمين بدلا من أنواع البطالة المتعارف عليها . وأعتبر أن هذه البطالة أكثر تكلفة من الثانية و لها اثر اكبر على الاقتصاد الوطني لكونها تمثل هدر للرأسمال البشرى. و أوضحت الورقة أن افتقاد نظام التعليم لطابعه التكويني و المهني و عدم التنسيق بين سياسات التعليم و التوظف كان سببا في الاختلال الحاصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل. و على الرغم من الجهود المبذولة في مجال التعليم و التكوين في الجزائر و الدور الكبير له في تقليص معدلات الأمية، إلا أن هذا القطاع لم يحقق نجاحات كبيرة خاصة في تحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، وخلق المهارات و القدرات و الخبرات الملائمة لمجالات العمل، الأمر الذي تمخض عنه زيادة حجم البطالة و معدلاتها، خاصة بين فئة المتعلمين.

"نحو دور أفضل للقطاع الخاص في معالجة البطالة وتوطين العمالة في دول الخليج: حالة الكويت"

رمضـــان الشـــراح

1. تقع هذه الورقة في سبعة أجزاء رئيسيه هي المقدمة ، و مؤشرات عن الأداء الاقتصادي لدول الخليج، و الهجرة و دور العمالة الوافدة، و البطالة و خصائصها في دول الخليج، و الهيكل السكاني و القوة العاملة في الكويت، و الجهود المبذولة لمعالجة البطالة و توطين العمالة الكويتية، و ملاحظات ختامية. و تهدف الورقة إلى إبراز دور القطاع الخاص في معالجة البطالة و توطين العمالة في دول الخليج: مع الإشارة إلى دراسة حالة الكويت.

2. في قسمها الثاني قامت الورقة بعرض بعض المؤشرات التي تبين الأداء الاقتصادي لدول الخليج والتي اشتملت على: تحقيق اقتصاديات الدول الخليجية إيرادات قياسية من النفط خلال عام 2005، مما انعكس على معدلات النمو في هذه الدول، وحدوث ازدهار استثماري (في المشاريع الخاصة و العامة) ، بما يكفى لاستمرار نمو القطاع الخاص، و ارتفاع القوة الشرائية و السيطرة على معدل التضخم.

3. لاحظت الورقة في قسمها الثالث اعتماد الدول الخليجية في التنمية على استقدام العمالة الأجنبية و التي تركزت في القطاع الخاص، بينما تركّزت العمالة الوطنية في القطاع الحكومي. و رغم الأدوار الإيجابية للعمالة الوافدة إلا أن الورقة أوضحت بعض سلبياتها و المتمثلة في التحويلات المتزايدة للعمالة الوافدة إلى بلدانها الأصلية والذي يؤثر سلبا على السوق المحلى و على موازين مدفوعات الدول الخليجية.

4. واستعرضت الورقة في قسمها الرابع تلخيصا لأهم الخصائص المميزة للعاطلين عن العمل في الدول الخليجية و التي تشتمل على تركز العطالة في أوساط صغار السن الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة (75 % من إجمالي العاطلين)، وفى أوساط النساء، .و تلاحظ بصوره عامة أن الفترة من 1980-2002 قد شهدت زيادة كبيرة في نسبة بطالة المتعلمين في دول الخليج.

5. و فيما يتعلق بالهيكل السكاني و القوة العاملة في الكويت لاحظت الورقة في قسمها الخامس أن نسبة الكويتيين إلى إجمالي السكان قد و صلت إلى 33 % في عام 2006 (من إجمالي عدد سكان يبلغ حوالي 3.1 مليون نسمة) . وأن قوة العمل الكويتية مثلت حوالي 18 % من إجمالي قوة العمل في عام 2006 وان 85 % من قوة العمل الكويتية تعمل بالقطاع الحكومي و حوالي 11 % في القطاع الخاص بينما بلغ معدل البطالة في أوساط الكويتيين حوالي 4 % من قوة العمل الكويتية. هذا و قد ترتب على ذلك أن بلغ معدل البطالة في الكويت 1.3 % من قوة العمل.

6. استعرضت الورقة في قسمها السادس بعض الجهود المبذولة في معالجة البطالة و توطين العمالة الكويتية والتي اشتملت على إقرار قانون دعم العمالة الوطنية و ذلك لتشجيع العمالة الكويتية على العمل في القطاع الخاص، و سياسة إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في الكويت، و تجربة القطاع المصرفي في دعم العمالة الوطنية و ذلك عن طريق تبنى البنوك استراتيجيات تدريب لموظفيها و زيادة الميزانية المخصصة للبرامج التدريبية، و دور قطاع الاستثمار في زيادة التوظف وذلك عن طريق خلق المزيد من فرص العمل.

7. أشارت الورقة في ملاحظاتها الختامية إلى ضرورة معالجة التباطؤ الملحوظ لدى القطاع الخاص في الاستجابة لبرامج الإحلال والتوطين. وقد اقترحت عدد من الإجراءات لحل مشكلة استيعاب الكويتيين القادمين لسوق العمل لتوظيفهم في القطاع الخاص.

"تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دولة الكويت"

بلقاسم العباس

1. تشتمل الورقة على سبعة أقسام هي: "طرح الإشكالية: تحديات سوق العمل"؛ و"خصائص سوق العمل الكويتي"؛ و"سياسات سوق العمل"؛ و"تقييم سياسة الإحلال في القطاع الحكومي"؛ و"نموذج الاستشراف سوق العمل الكويتي"؛ و"السيناريوهات المستقبلية طويلة الأجل لسوق العمل"؛ و"الخلاصة".

2. في قسمها الأول تلاحظ الورقة أن اقتصاد دولة الكويت يواجه "تحديات هيكلية تحد من نموه السريع مرتبطة بهيمنة النفط وارتفاع تكلفة إدارة دولة الرفاه" مما تريث عليه "عزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص الذي اعتمد على العمالة الوافدة". وتسارع الورقة لتلاحظ أنه "إذا بقيت هذه الخصائص الهيكلية على حالها فإن ضغوطات سوق العمل الحالية، إن لم تصحح بشكل جذري" فإن الاتجاه طويل الأجل قد يغير من معطيات الاقتصاد الكويتي ويجعله عرضة لانخفاض الدخل وارتفاع مستويات البطالة السافرة.

3. وفي قسمها الثاني توفر الورقة أحدث المعلومات حول خصائص سوق العمل الكويتي بما في ذلك حجم السكان (3 مليون نسمة عام 2006: 2 مليون نسمة من الوافدين)؛ والمعدل السنوي لنمو السكان (3.3%) للكويتيين؛ و5.1% للوافدين وذلك للفترة 1995-2006؛ والتركيبة العمرية للسكان حسب علاقتها بسوق العمل. وتوضح معلومات عام 2006 أن قوة العمل قد بلغت حوالي 1.9 مليون عامل (82% من الوافدين)، حيث تتركز قوة العمل الكويتية في القطاع الحكومي (85% من الإجمالي وما يعادل 74% من عمالة القطاع الحكومي). وتعكس المعلومات التفصيلية حول توزيع قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية "تجزئة قوية لسوق العمل والتي تعيق حركية العمالة وتزيد من تكلفة التمويل وتبطيء عملية النمو الاقتصادي".

4. وفيما يتعلق بالبطالة في أوساط الكويتيين توضح الورقة تدني معدلاتها منذ عام 1995 وحتى عام 2000 حيث قل معدل البطالة عن 2% من قوة العمل ارتفع بعدها ليصل إلى حوالي 3.7% من قوة العمل عام 2006 حيث بلغ عدد العاطلين حوالي 12.5 ألف عامل (7.3 ألف من الإناث و5.2 ألف من الذكور).

5. وفيما يتعلق بسياسات سوق العمل أوضحت الورقة في قسمها الثالث أن الدولة قد ركزت على توظيف المواطنين في القطاع الحكومي والعام كمرحلة أولى انتقلت بعدها إلى استراتيجية بتشجيع توظيف المواطنين في القطاع الخاص عن طريق تعديل هيكل الحوافز للمواطنين وللشركات على حد سواء في إطار قانون دعم العمالة الوطنية لعام 2000.

6. تناول القسم الرابع من الورقة تقييم سياسة احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في القطاع الحكومي من خلال منهجية تفكيك تغير العمالة في القطاع الحكومي. هذا وقد دلت النتائج إلى أن ارتفاع تشغيل المواطنين في القطاع الحكومي قد نجم أساساً عن توسع عمالة القطاع الحكومي (بوزن نسبي بلغ حوالي 0.67) بينما كان نصيب سياسة الإحلال 0.33 من الزيادة.

7. تستعرض الورقة في قسمها الخامس النموذج الذي استخدم لاستشراف سوق العمل، حيث تم تقدير علاقات سببية لكل من السكان الوافدين، والتشغيل في القطاع الحكومي، وإنتاج النفط، وإنتاج القطاع الخاص؛ والتشغيل في القطاع الخاص. هذا ولأغراض الاستشراف تم إعداد إسقاطات للسكان الكويتيين لعام 2032 باستخدام منهجية "سبكترم" تحت افتراضات نمطية حول توقعات الحياة والتوزيع العمري للخصوبة ونسبة الإناث للذكور. هذا وقد أفضت هذه الإسقاطات إلى حجم سكان كويتيين يبلغ حوالي 2 مليون نسمة عام 2032 بمعدل نمو سنوي يبلغ 2.6 في المائة وقوة عاملة كويتية بحجم حوالي 0.9 مليون نسمة بمعدل نمو سنوي يبلغ 3.6 في المائة.

8. تقدم الورقة في قسمها السادس السيناريوهات المستقبلية طويلة الأجل لسوق العمل. أول السيناريوهات هو سيناريو استمرار الوضع القائم: تحت هذا السيناريو سيتفاقم معدل بطالة المواطنين من "3.7% سنة 2006 إلى أكثر من 40% سنة 2032". تحت هذا السيناريو تم استكشاف السياسات البديلة التالية:

أ- سياسة الإحلال الموسع للعمالة: الذي يفترض زيادة نسبة تشغيل المواطنين في القطاع العام تدريجياً من 74% إلى 90% عام 2072. إلا أن هذه الزيادة سوف لن تؤدي إلى انخفاض يذكر في معدل البطالة الذي استشرف تحت السيناريو الأصل.

ب- سياسة دعم العمالة الوطنية: والذي يوضح أن إبقاء مستوى البطالة عند مستوى أقل من 15% يتطلب رفع نسبة عمالة المواطنين في القطاع الخاص تدريجياً إلى 25% بحلول عام 2032.

ت- سياسة تنمية القطاع الخاص: والذي يفترض أن تزداد حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 20% في سنة الأساس إلى 40% عام 2032، بمعدل سنوي يبلغ 2.5 في المائة. على الرغم من تشجيع القطاع الخاص فسيظل معدل البطالة كما كان عليه في السيناريو الاتجاهي (أ) أعلاه.

9. ثاني السيناريوهات هو سيناريو البيئة الدولية الجيدة: والذي يفترض ازدياد الطاقة الإنتاجية إلى 4 مليون برميل نفط يومياً وأن يرتفع السعر الإسمي للنفط تدريجياً إلى 100 دولار. ويتوقع أن يترتب على مثل هذه البيئة الدولية الجيدة أن يرتفع معدل البطالة بسرعة أقل، مقارنة للسيناريو السابق، إلا أنه سيكون مرتفعاً أيضا ليصل إلى حوالي 27% من قوة العمل الكويتية. تحت هذا السيناريو تم استكشاف السياسات البديلة التالية:

أ- سياسة تعظيم الإحلال في القطاع الحكومي: ليصل تدريجياً إلى 90% بحلول 2032، إلا أن هذه السياسة لا يتوقع أن تحل مشكلة البطالة إذ يتوقع أن يصل معدل البطالة بين المواطنين بنهاية سنة الاستشراف إلى 14% من القوة العاملة الكويتية.

ب- سياسة دعم العمالة الوطنية: إذا تعدلت نسبة تشغيل المواطنين في القطاع غير الحكومي لتصل إلى متوسط 8% في كل القطاعات الفرعية للقطاع الخاص فيتوقع أن ينمو تشغيل المواطنين بمعدل سنوي يبلغ حوالي 4% سنوياً وتنخفض معه معدلات البطالة ليصل المعدل إلى حوالي 1% من قوة العمل الكويتية بحلول عام 2032 .

ت- سياسة تنمية القطاع الخاص: بارتفاع حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 40%، وإذا ازدادت نسبة المواطنين العاملين في القطاع غير الحكومي إلى 5%، يتوقع أن يصل معدل بطالة المواطنين إلى 3.9% من القوة العاملة الكويتية بحلو عام 2032 .

10. سياسات سوق العمل: تمثل هذه السياسات مزيجاً من السياسات الثلاث المذكورة تحت بيئية دولية جيدة بافتراض رفع نسبة الإحلال إلى 85% وزيادة نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 30% ونسبة عمالة المواطنين في القطاع الخاص إلى 4% . هذا وسيتمكن هذا المزيج من تحقيق معدل بطالة أقل بكثير من أي من السياسات منفردة.

11. ودون الدخول في تفاصيل النتائج ، تخلص الورقة إلى أن تحقيق معدلات بطالة منخفضة على المدى الزمني الطويل يتطلب إجراء تعديلات جذرية في الخصائص الهيكلية لسوق العمل الكويتي.

"ضغوط سوق العمل في مصر: تفسير استمرار ارتفاع معدّل البطالة"

محمد حسن و سايرس ساسانبور

1. تتكون الورقة من تسعة أقسام هي المقدمة، والبطالة وقوة العمل، وسوق العمل غير الرسمي، ومقارنة إقليمية، وقياس البطالة في مصر، والإطار المؤسسي لسوق العمل، ودور النمو الاقتصادي في خلق فرص العمل، وسيناريوهات للبطالة في الفترة 2009-2011، وأخيراً الاستنتاجات. تستعرض المقدمة أهم الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصاد المصري منذ السبعينات حتى الوقت الراهن، والذي شكل تشغيل العمالة إحدى أكبر تحدياته. وعليه تحدد الهدف من البحث في تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمل، وتحديد معيقات خلق فرص العمل في مصر.

2. في القسم الثاني تستعرض الورقة جانب العرض في سوق العمل واصفةً هيكلية سوق العمل من حيث ارتفاع معدلات نمو قوة العمل، وهيمنة الذكور على قوة العمل. كما تتعرض لطبيعة البطالة، والتي تتركز في أوساط الداخلين إلى سوق العمل للمرة الأولى، وهي أكثر بين الشباب المتعلم منها بين العمالة الأمية غير الماهرة في وسط العمر، وهي أكثر حدة بين النساء، وهي أسوأ في المدن منها في الريف.

3. يلحظ القسم الثالث أن سوق العمل غير الرسمي يشكل حوالي نصف العمالة في القطاع الخاص ويلعب دور ممتص الصدمات التي يتعرض لها سوق العمل الرسمي. فهذا القطاع يشغل العمالة ذات الأجر المنخفض والتأهيل المتدني. وفي القسم الرابع تتم مقارنة سمات قوة العمل في مصر مع دول المنطقة حيث يعتبر معدل النمو المرتفع لقوة العمل متشابهاً مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعتبر البطالة في مصر منخفضة مقارنة بدول المنطقة، باستثناء بطالة النساء المرتفعة في مصر برغم معدل المشاركة المنخفض للنساء في قوة العمل.

4. يتعرض القسم الخامس لقياس البطالة في مصر، بينما يعرض القسم السادس يعرض الإطار المؤسساتي لسوق العمالة ويحدد أهم عائق في سوق العمالة الذي يتمثل في عدم توافق المهارات المطلوبة في سوق العمل مع مؤهلات الباحثين عن عمل، الأمر الذي يشير إلى عدم كفاءة النظام التعليمي والتأهيلي.

5. يستعرض القسم السابع العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة، فيوصف النمو على المستويات القطاعية و نمو العمالة في هذه القطاعات. ويقوم بتقدير نموذج للعلاقة بين نمو العمالة كمتغير تابع ونمو الناتج الحقيقي كمتغير مفسر. أما القسم الثامن فيعرض سيناريوهات البطالة للفترة 2006 إلى 2011 من خلال فرضيات للنمو الاقتصادي ومرونة العمالة تجاه الناتج.

6. وفي القسم الأخير يعرض الاستنتاجات: فالبطالة تشكل تحد أساسي للاقتصاد المصري وتتركز في الشباب المتعلمين الباحثين لأول مرة عن عمل. ويكمن جذر المشكلة في عدم التطابق بين المهارات المعروضة من طالب العمل والمهارات المطلوبة في سوق العمل، بالإضافة إلى الأجر الاحتياطي المرتفع للعمال التاركين للمدرسة حديثاً، وأخيراً محدودية تحرك العمالة. وقد حققت مصر مؤخراً نمواً اقتصادياً قوياً لكن البطالة بقيت عالية ومزمنة، فالنمو الاقتصادي لا يقود بالضرورة لانخفاض كبير في معدلات البطالة، إلا إذا كان مضطرداً ومرتكزاً إلى توسع النشاطات كثيفة العمالة، ومترافقاً مع تغيرات هيكلية في سوق العمل.

"تقييم آثار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في مصر : هل تلعب طريقة التدفق دوراً يُعتدّ به؟"

نـــدى مسعود

1. تشتمل الورقة على خمسة أقسام: مقدمة؛ والطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري؛ وتقدير دالة الطلب على العمالة في مصر؛ والنتائج (بأقسام فرعية حول تأثير التدفقات الإجمالية على التشغيل؛ وتأثير أنماط التدفق على التشغيل؛ وتأثير التوزيع القطاعي على التشغيل)؛ وخاتمة. في مقدمة الورقة تحدد هدف البحث في اختبار الأطروحة القائلة بأن تجربة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام 1974 لا تؤيد مقترح وجود تأثير إيجابي لهذا النوع من الاستثمار على التشغيل.

2. في القسم الثاني من الورقة تم تعريف الطاقة الاستيعابية للقطر المستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر بأنها تعتمد على أربعة عوامل هي نوعية رأس المال البشري؛ ومستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج المحلي؛ ومرحلة تطور النظام التمويلي؛ ودرجة الانفتاح الاقتصادي. هذا وقد أوردت الورقة معلومات حول التطور الزمني لكل واحد من هذه العوامل لمصر خلال فترة الدراسة 1974-2005.

3. استعرض القسم الثالث أهم محددات الطلب على العمالة توطئة لصياغة المعادلة التي سيتم تقديرها وذلك على المستويين التجميعي والقطاعي. هذا وقد اعتمدت لأغراض التقدير متغيرات الأجر الحقيقي؛ ومعدل الاستثمار المحلي؛ ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ ومؤشر تقنيات الإنتاج؛ ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي؛ ومعامل دمية لدور الحكومة في التوظيف. هذا وقد تم تقدير دالة الطلب على العمالة استناداً على عينة مختلطة من 31 سنة و 24 قطاعاً (قطاعين للزراعة و 9 قطاعات للصناعة التحويلية و 13 قطاعاً للخدمات مما يعني عدد المشاهدات المستخدمة قد بلغ 744.

4. لأغراض الانضباط المنهجي تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين لاستكشاف أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل. هذا ويمكن تلخيص أهم النتائج على النحو التالي:

أ. فيما عدا التأثير الإيجابي على التشغيل من خلال تفاعل تدفق الاستثمار مع تقنيات الإنتاج، ليس هنالك تأثير ذو مغزوية إحصائية للتدفقات الإجمالية للاستثمار الأجنبي على التشغيل.

ب. فيما عدا التأثير الإيجابي على التشغيل من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة عند تفاعله مع رأس المال البشري والصادرات، ليس هنالك تأثير ذو مغزوية إحصائية لمثل هذا التدفق على التشغيل.

ت. يؤثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل الاستحواذ والاندماج سلبياً على التشغيل بطريقة مغزوية إحصائياً.

ث. فيما عدا التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية من خلال تفاعله مع رأس المال البشري والصادرات، ليس هنالك تأثير ذو مغزوية إحصائية لمثل هذه التدفقات على التشغيل.

ج. تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو كل من قطاعي الزراعة والخدمات إلى تدني التشغيل.

5. في خاتمتها، واستناداً على النتائج، توصي الورقة بأهمية دراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في علاقتها مع البطالة والتشغيل على المستوى القطاعي التفصيلي كلما كان ذلك ممكناً. وفي جانب السياسات توصي الورقة بإعادة النظر في السياسات المتبعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالتركيز على تشجيع الاستثمار في المجالات الجديدة والابتعاد عن تشجيع الاستحواذ والاندماج.

"البطالة والتشغيل في العراق :
تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل"

عدنان مصطفى

1. تشتمل هذه الورقة على سبعة أقسام هي المقدمة ،ومشكلة البحث ، وأهمية البحث، و أربعة مباحث هي واقع الاقتصاد العراقي ومؤشرات البطالة، والمرأة و سوق العمل، والمرأة العراقية و المتغيرات الاجتماعية ،و أخيراً أفق المستقبل.

2. في المقدمة يتعرض الباحث للأزمات الكبرى التي مر بها المجتمع العراقي و التي أثرت على بناه المؤسسية وعلى دور المرأة فيه مثل: الحرب الإيرانية العراقية، وغزو الكويت و الحصار الدولي، واحتلال العراق 2003 .لقد أثرت هذه البيئة غير الآمنة نتيجة الأزمات على زيادة الاضطهاد و التهميش التي تعرضت له المرأة .و بالتالي يهدف الباحث من الورقة إلى إثبات أثر الأزمات و الحروب على علاقة المرأة بسوق العمل من جهة، و تأثير التحولات القسرية التي شهدها الاقتصاد العراقي 1990-2003 على الفرص المتاحة للمرأة و معوقات إسهامها في عملية التنمية و تفاعلها مع اقتصاد السوق.

3. في المبحث الأول يستعرض الباحث واقع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على الإنتاج النفطي في الناتج و الصادرات و الإيرادات الحكومية ، مما يشير إلى ضيق القاعدة الإنتاجية من جهة وضعف قدرة هذا القطاع على خلق فرص العمل لأنه كثيف التقانة من جهة أخرى .وتعتبر الدولة المستوعب الأكبر للعمالة نتيجة استحواذها على الإيرادات النفطية ، ذلك على الرغم من التوجه نحو اقتصاد السوق. أما القطاع الخاص فهو ضعيف وغير منافس و يعمل في ظروف أمنية استثنائية وغير قادر على خلق فرص العمل اللازمة. هذه الظروف قادت إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تتراوح تقديراتها بين 18% و 45%، الأمر الذي يشكل تحديا جديا للاقتصاد العراقي.

4. في المبحث الثاني يستعرض الباحث المرأة وسوق العمل في العراق ، حيث أثَّر تغير فلسفة الدولة من دولة الرفاه في السبعينات و الثمانينات إلى تحرير الاقتصاد بشكل قسري مع بدية التسعينات، إلى تغير تركيبة العمالة في القطاعات الاقتصادية و الخدمية و النتيجة الأبرز تراجع العمل في القطاع الإداري الحكومي الذي كان يعد المستوعب الأكبر لعمل المرأة. أما بعد الاحتلال 2003 فقد زادت معدلات البطالة بشكل كبير وتدهورت العديد من العوامل المساعدة لعمل المرأة مثل: التدريب، والعمل المستقل،وظروف العمل ، والتمييز بالأجور بين الذكور و الإناث، وعدم استقرار العمل، وضعف تمثيل المرأة في المستويات القيادية. و بالتالي تعد المرأة العاملة أكبر المتضررين نتيجة التغيرات الأخيرة و التي ركزت عمل المرأة في القطاع الهامشي و العمل دون أجر .وفي المبحث الثالث تعرض الباحث إلى أهم المتغيرات المجتمعية التي أثرت سلبا على عمل المرأة مثل مشكلة الأرامل و الأيتام، والفقر و التهجير القسري.

5. أما في المبحث الرابع يحمل الباحث مصادر البطالة بضيق القاعدة الإنتاجية و ضعف أدائها ومحدودية قدرتها على خلق فرص العمل الكافية، والركود الذي تعرض له العراق منذ 1990 وخطر الأمن المجتمعي منذ ذلك الحين. و يعتبر الباحث أن الحل يكمن في استراتيجية تنموية لتوسيع القاعدة الإنتاجية ومواجهة عقبات ضعف كل من الاستثمار المحلي، وراس المال البشري ، والقدرة التنافسية وأداء مؤسسات الدولة.أما المعالجات فتتركز في تحسين الحالة الأمنية و السياسية ، وإعادة توزيع الموارد النفطية، ومعالجة الفساد ، وإعادة تأهيل و خصخصة المؤسسات العامة، وتعزيز قدرات القطاع الخاص من خلال تحسين المناخ الاستثماري و القطاع المصرفي و أخيرا تشجيع المشروعات الإنتاجية. أما بالنسبة للمرأة فان تعزيز سياسات تكافؤ الفرص و عدم التمييز و المشاركة في اتخاذ القرارات و شبكات الأمان الاجتماعي تعد من الأولويات في المرحلة الحالية.

"العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية"

عماد الدين المصبح

1. تقع هذه الورقة في خمسة أجزاء رئيسيه وهى المقدمة، و البطالة في سوريا ، و الإطار النظري و نموذج الدراسة ، و النتائج الإحصائية ، و النتائج و التوصيات. و تهدف الورقة إلى اختبار العلاقة بين البطالة و العوامل المؤثرة فيها في الجمهورية العربية السورية من خلال تحليلها لبيانات البطالة المتوفرة وتقدير علاقات سببية باستخدام منهجية التكامل المشترك.

2. فيما يتعلق بالبطالة في سوريا لاحظت الورقة في قسمها الثاني أن معدل البطالة قد بلغ حوالي 12 % من قوة العمل عام 2003 و أن معدلات البطالة تتجه للارتفاع منذ العام 1999. و أرجعت الورقة أسباب البطالة إلى عاملين رئيسيين الأول له علاقة بحالة الاقتصاد الكلى والثاني يتعلق بسوق العمل و عدم قدرته على أداء وظائفه المفترضة.

3. تناولت الورقة في قسمها الثالث الإطار النظري ونموذج الدراسة، حيث قسمت محددات البطالة إلى قسمين، أحدهما يتعلق بالجانب المؤسسي لسوق العمل (التنظيم و ضرائب العمل) و الآخر يتعلق بجانب الاقتصاد الكلى (نمو الإنتاجية و نمو مخزون رأس المال و التضخم و شروط التبادل التجاري).

4. تناولت الورقة في قسمها الرابع أهم النتائج الإحصائية التي توصلت إليها و التي تمثلت في وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة كمتغير تابع وبقية المتغيرات المفسرة الأخرى كنمو الإنتاجية و معدل التضخم و حصة العامل من رأس المال وشروط التبادل التجاري و مؤشر ضرائب العمل.

5. أشارت الورق في ملاحظاتها الختامية أن النتائج التطبيقية بينت أن تحسن مستوى الإنتاجية و مخزون رأس المال/عامل و تحسن شروط التبادل التجاري من الممكن أن تؤدى إلى تخفيض البطالة خلال السنوات المتعاقبة. أما بالنسبة لمؤشر الأداء المؤسسي، فان النتائج بينت عدم معنوية تأثيره في سوق العمل في سورية. و تقترح الورقة كتوصية رئيسية، أن يتم معالجة مشكلة البطالة من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية و زيادة الاستثمارات و تحسين الإنتاجية و تنافسية المنتجات السورية.